



**دور حكومة المملكة العربية السعودية في تشجيع الجامعات
للتحول نحو اقتصاد المعرفة**

**The role of the Government of the Kingdom of Saudi Arabia
in encouraging universities to transition towards a
Knowledge Economy**

إعداد

فاطمة بنت سعد السبيعي
Fatima Saad Al-Subaie

المملكة العربية السعودية – وزارة التعليم

بدرية بنت هودان العمراني
Badriya Sudan Al-Omrani

المملكة العربية السعودية – وزارة التعليم

Doi: 10.21608/jasep.2025.413350

استلام البحث: ٢٠٢٤/١١/١٣

قبول النشر: ٢٠٢٤/١٢/١٥

السبيعي، فاطمة بنت سعد والعمراني، بدرية بنت هودان (٢٠٢٥). دور حكومة المملكة العربية السعودية في تشجيع الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة. *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٩(٤٥)، ٦٢٩ – ٦٦٤.

<http://jasep.journals.ekb.eg>

دور حكومة المملكة العربية السعودية في تشجيع الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة

المستخلص:

هدف البحث الحالي إلى التعرف على دور حكومة المملكة العربية السعودية في تشجيع الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أداة البحث في استبانة تتضمن ثلاثة مجالات، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن واقع تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية للجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر الخبراء جاء بدرجة مرتفعة، وأن التّحديات التي تواجه تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية للجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة تتمثل في قلة الشفافية في نشر البيانات والمعرفة، وضعف توفير برمجيات الحاسب المتخصصة، وعدم توفر مراكز بحثية لدعم النشر العلمي، وتتمثل الآليات المقترحة لتشجيع حكومة المملكة العربية السعودية للجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة في نشر ثقافة إدارة المعرفة في البيئة التنظيمية، ووضع حوافز لنشر المعرفة.

كلمات مفتاحية: الحكومات - اقتصاد المعرفة

Abstract:

The current research aimed to identify the role of the government of the Kingdom of Saudi Arabia in encouraging universities to transition toward a knowledge economy from the perspective of faculty members. The descriptive analytical approach was used. The research tool consisted of a questionnaire that included three fields. The research reached a set of results, the most important of which are: The reality the Saudi government encouraging universities to transition to a knowledge economy, from the perspective of experts, was rated highly, and the challenges facing the Saudi government in encouraging universities to transition to a knowledge economy include a lack of transparency in disseminating data and knowledge, a weakness in providing specialized computer programs, and the absence of research centers to support scientific publishing. The proposed mechanisms for encouraging

the Saudi government to encourage universities to transition to a knowledge economy include promoting a culture of knowledge management within the organizational environment and establishing incentives for knowledge dissemination.

Keywords: Governments - Knowledge Economy

مُقدِّمة:

لقد أضحّت المعرفة ثروة دائمة الأثر والتطوير، ثروة لا تنضب ما دام العقل البشري قادرًا على الابتكار والتطوير، وهو ما جعلها عاملاً فعّالاً في بناء اقتصاد الدول لما تُضيفه من قيم للمنتجات الاقتصادية التي تخضع للمسات التطوير، ومن ثمّ فإنّ إنتاج هذه الثروة يتوقّف على فُدرة العقول على ابتكارها، وعلى تجديدها، وعلى تحسينها، واستثمارها، وهو ما ترتّب عليه ظهور مصطلح اقتصاد المعرفة، الذي يعتمد على المعرفة كمحرك أساسي (العنزي، ٢٠١٤، ص ٢).

وإن "المعرفة" اقتصاد جديد قائم على ذاته، وله خصائص تُميّزه عن غيره، وقائم على علاقته مع الاقتصادات الأخرى، وهو في علاقاته وارتباطاته دائم الحركة، ودائم البحث عن أصحاب المواهب والأفكار الجريئة، حيث يؤكد الخبراء أن العامل الأساسي المحدد للقوة الاقتصادية يُعدّ هو الأرض وامتلاكها كما كان الحال في الاقتصاد الزراعي، ولا صاحب رأس المال اللازم لإنتاج السلع كما هو الحال في الاقتصاد الصناعي، وإنما أصبح المحدد للقوة الاقتصادية في الاقتصاد المعلوماتي هو المعلومات والمعرفة المطلوبة لابتكار المستحدثات ولجعل الإنتاج أكثر فاعلية، وفي كل مجتمعات المعلومات تقريباً نجد أن قطاع المعلومات ينمو أسرع من نمو الاقتصاد الكلي، فقد قدر الاتحاد الدولي للاتصالات بعيدة المدى أن قطاع المعلومات قد نما على المستوى العالمي بمعدل أكثر من ٥٠%، بينما كان نمو الاقتصاد العالمي بصفة عامة بمعدل أقل من ٣، ولذلك فإن الملامح البارزة على المستوى الاقتصادي التحوّل من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد المعلومات، التحوّل من الاقتصاد الوطني إلى الاقتصاد العالمي الشامل أو المتكامل، والتحوّل من البضائع والسلع إلى إنتاج المعلومات (يوسف، ٢٠١٣، ص ٤).

قال سمو الأمير محمد بن سلمان إنه يريد أن يُكوّن دولة لا يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على النفط، حيث يريد التقليل من استخدام الموارد الطبيعية من خلال الاعتماد على موارد أخرى، ساعياً لإيجاد بدائل أكثر تطوّراً وديمومة، واقتصاد المعرفة هو أحد البدائل التي نستطيع أن نطلق عليه صفة الديمومة؛ لأنه دائم دوام وجود عقول

مبدعة على الأرض، وأثر الاقتصاد الذي يقوم على العلم والمعرفة لا يسعى فقط إلى إغناء الدولة، بل يسعى كذلك لنشر المعرفة في أفراد المجتمع؛ لخلق بيئة راسخة ثابتة زاخرة بالإبداع والابتكار (المدني، ٢٠٢٤).

مشكلة البحث:

أصبح اقتصاد المعرفة ضرورة حيوية للتقدم والنمو والازدهار في ظل المتغيرات التكنولوجية المتسارعة، كما أنه بمثابة أداة رئيسية لقياس مدى التقدم والرفي وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة للبلدان المتقدمة والنامية، ويعتمد هذا الاقتصاد بشكل أساسي على استخدام المعارف وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أدى التطور التقني لأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخصوصاً شبكة الإنترنت إلى نمو سريع غير مسبوق للمعارف والمعلومات، مما أثر ذلك وبشكل أساسي على الاقتصاد العالمي بأكمله وساعده في دخول عصر جديد قائم على المعرفة والابتكار (أبو سليمان، ٢٠١٨، ص ١٧١).

اتجهت السُّعُودِيَّةُ نحو اقتصاد المعرفة وشرعت في تحقيق الاستثمار المعرفي، باعتباره خياراً جاداً نحو التنمية المستدامة التي تعتمد على التكنولوجيا والإبداع، فتبنت العديد من الوزارات والجهات الحكومية والخاصة، خططاً واستراتيجياتٍ في سبيل التحوُّل المعرفي، وبذلت الدولة جهوداً جبارة لتحقيق هذا التحوُّل، حيث تطلَّب الأمر بناء أسسٍ رئيسية للاقتصاد بتوفير البنية التحتية اللازمة لتحقيق متطلبات المعلومات والاتصال، الحوافز الاقتصادية للدولة، التَّعليم والتدريب لضمان وجود موارد بشرية مؤهلة، والابتكار الذي يدعم البحث العلمي. وأسهمت المؤسسات الحكومية والخاصة لدعم التحوُّل المعرفي بشتى الطرق، وهنا يأتي التساؤل عن دور الفرد للوصول إلى مستوى عالٍ من المعرفة والابتكار ساعياً لتحقيق رؤية المملكة وتحسين بينته ومجتمعها، حيث يجب أن يشعر الفرد بالمسؤولية المجتمعية ويعمل جاهداً في تنمية قدراته العقلية، من خلال التَّعليم المستمر والقدرة على حل مشكلات الحاضر والتنبؤ بمشكلات المستقبل، لأن المعرفة القويمة تحتاج إلى جودة ومصداقية وبعُد رؤية، وإيجاد هدفٍ وإلهام يحقِّز إلى الوصول لأبعد مناطق الإبداع (المدني، ٢٠٢٤).

وفي ضوء ما سبق تنحصر مشكلة البحث في السُّؤال الرئيسي التالي: ما دور حكومة المملكة العربية السُّعُودِيَّة في تشجيع الجامعات للتحوُّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التَّدریس؟
الأسئلة الفرعية:

ينبثق من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:



١. ما واقع تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
٢. ما التحدّيات التي تواجه تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
٣. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموع أفراد الدراسة تبعًا للمتغيّرات التالية: النوع الاجتماعي، الجامعة؟
٤. ما الآليات المقترحة لتشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

أهمية البحث:

أ- الأهمية النظرية:

تتبع أهمية هذا البحث في كونه الأولي - حسب علم الباحثات- التي تقوم بدراسة دور الحكومات في تشجيع الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة وعوامل التحوّل والعوائق والتحدّيات التي تواجه الدول في ظل هذا التحوّل، كما ستساعد الدراسة على معرفة الوضع الراهن لدور الحكومات نحو اقتصاد المعرفة بالنسبة لفئة الجامعات، وبالتالي يؤمل أن تكون إضافة مهمة للإنتاج العربي.

ب- الأهمية التطبيقية:

- يؤمل من هذا البحث وما سيسفر عنه من نتائج أن تفيد فيما يلي:
١. مساعدة وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على تلافى أوجه القصور في دور الجامعات بخصوص التنمية المعرفية في هذه المجتمعات.
 ٢. وضع استراتيجيات وطنية للتنمية البشرية تمكن المجتمع والأفراد من اجتياز مرحلة الجمود والركود الإنمائي والتحوّل نحو اقتصاد المعرفة.
 ٣. مساعدة الحكومات في إعداد البرامج التدريبية من أجل تحقيق التنمية المعرفية.
 ٤. وضع لجنة أولية للتنمية البشرية والمجتمعية في كليات المملكة وباقي مؤسسات التعليم العالي داخل المملكة وخارجها.

أهداف البحث:

- هدف البحث الحالي إلى التّعرف على دور حكومة المملكة العربية السعودية في تشجيع الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة على النحو التالي:
- التّعرف على واقع تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة.
 - التّعرف على التحدّيات التي تواجه تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة.

- التَّعَرُّفُ على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين مجموع أفراد الدِّراسة تبعًا للمتغيِّرات التالية: النوع الاجتماعي، الجامعة.
- التَّوصُّلُ إلى آليات مُقترحة لتشجيع حكومة المملكة العربيَّة السُّعوديَّة الجامعات للتَّحوُّل نحو اقتصاد المعرفة.

مصطلحات البحث:

اقتصاد المعرفة:

يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، واقتصادات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والإبداع (عبد الجواد، ٢٠١٣، ١٨).

وهي ترميز المعرفة وإعطائها قيمة اقتصادية، حيث يقصد بترميز المعرفة مدى السيطرة على الأشكال المختلفة للمعلومات وتوظيفها في تحقيق منفعة. وبناء على ترميز المعرفة تقسم المعرفة إلى أربعة اشكال، هي معرفة المعلومة المتمثلة في المعلومات التقليدية الموروثة، ومعرفة العلة المتمثلة في معرفة الأسباب الكامنة وراء الظواهر التي يمكن استثمارها لخدمة الإنسان، وتؤخذ من الكتب ومؤسسات التَّعليم والبحث العلمي وقواعد المعلومات، وتقف هذه المعرفة وراء التقدم العلمي والتقني والتطور الصناعي وإنتاج السلع، ومعرفة الكيفية المتمثلة في الخبرة والمهارة لإدارة الأفراد وتشغيل العمليات، وتشغيل الأجهزة واستخدام التقنيات المختلفة، وعادة ما تكون هذه المعرفة ملكًا للشركات ومؤسسات الأعمال والإنتاج، والحصول على بعضها يحتاج إلى آليات معقدة ومكلفة، ومعرفة أهل الاختصاص المتمثلة في من يستطيع عمل شيء، أو تنفيذ هذا العمل بشكل سليم واقتصادي (الاحمد، ٢٠١٢، ٢٠١).

ويعرف إجرائيًا بأنه "مجتمع المعلومات هو المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصفة رئيسية على المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات الاتصال".

منهجية البحث:

المنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب المسحي، الذي يعني بالبحث في تشخيص واقع تشجيع حكومة المملكة العربيَّة السُّعوديَّة الجامعات للتَّحوُّل نحو اقتصاد المعرفة، من خلال استبانة وجهة لأعضاء هيئة التَّدريس في جامعة الملك سعود، وجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والتَّعَرُّف على التَّحدِّيات التي تواجه ذلك، والاستفادة من ذلك في اقتراح آليات لتشجيع حكومة المملكة العربيَّة السُّعوديَّة الجامعات للتَّحوُّل نحو اقتصاد المعرفة.



الإطار النظري وأدبيات البحث:

المبحث الأول: اقتصاد المعرفة

يتناول هذا المبحث مفهوم المعرفة، ومفهوم الاقتصاد المعرفي، وأهمية الاقتصاد المعرفي، وخصائص ومؤشرات الاقتصاد المعرفي.

مفهوم المعرفة

تُعرف المعرفة في اللغة من مصدر الفعل (عرف) والعين والراء والفاء أصل صحيح يدل على العلم، وعرفه بمعنى: علمه أي أدركه بتدبر وتفكر من خلال الحواس، والمعرفة لغة: هي إدراك الشيء على ما هو عليه، والمعرفة فهي من العُرف ضد النكر، والعرفان خلاف الجهل، وتعرفت ما عند فلان، مصدره التَّعْرُفُ: تطلب الشيء، وعرفه الأمر: أعلمه إياه، وعرفه به، وسمه، وجاء من المصدر "معرفة، على غير القياس؛ لفعله الذي هو على وزن "يفعل"؛ إذ إن أكثره يأتي على وزن "مفعل" (الحربي، ٢٠٢٤، ص ٦٦). وعرفها نجم بأنها: العلم بالأشياء ومضامينها، وتفسير الظواهر، وهي مرتبطة بكافة مناحي الحياة؛ كالمعرفة بالطبيعة، والمعرفة بالعلوم والآداب، والمعرفة بالسياسة والاقتصاد والاجتماع، والمعرفة بالمناهج والتربية والتعليم، والمعرفة بالزراعة والصناعة والتجارة (الحربي، ٢٠٢٤، ص ٦٦).

مفهوم الاقتصاد المعرفي والاقتصاد المبني على المعرفة

هو الاقتصاد الذي يعتمد بشكل مباشر على إنتاج المعرفة وتوزيعها وتوظيفها، مما ينعكس على نمو الاقتصادات وتحقيق الإنتاجية (المنذرية، والمقيمي، ٢٠١٨، ص ١٢٣).

أهمية الاقتصاد المعرفي

وتبرز أهمية الاقتصاد القائم على المعرفة فيما أشار إليه بذلك بنك التنمية الآسيوي (ADB، 2014) إلى ضرورة العناية بالاقتصاد القائم على المعرفة والتشجيع على الابتكار؛ لتحسين مستوى الدخل ورفع الأجور، وكذلك للحاق بالركب العالمي في صعود سلم التنمية (المنذرية، والمقيمي، ٢٠١٨، ص ١٢٤). ومن أهم العوامل التي تشكل أهمية الاقتصاد المبني على المعرفة (ناصر، ٢٠٢٢، ص ٣١١):

- استخدام أساليب الاقتصاد المبني على المعرفة يؤدي إلى المساهمة في زيادة الإنتاج والقدرة على تحسين الدخل الاقتصادي، ومن ثم التقليل من تكاليف الإنتاج.

- تستطيع المعرفة بشكل عام زيادة الدخل القومي للدولة، وذلك من خلال إنشاء المشاريع الكبيرة والمتوسطة، ومن ثم متابعة الأرباح المالية لها، الأمر الذي يؤدي إلى إنشاء دخل فردي مرتبط بهذه النشاطات.
- الاقتصاد المبني على المعرفة يوفر فرص عمل جديدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن الجدير بالذكر أن فرص العمل الذي يخلقها هذا الاقتصاد كثيرة ومتنوعة ومتعددة المجالات.
- يساهم الاقتصاد المعرفي في تحديث وتطوير المجالات والنشاطات الاقتصادية، أضف إلى ذلك إلى أنه يدعم نموها بدرجة كبيرة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى النهوض الاقتصادي بشكل سريع.
- الاعتماد على موارد المعرفة المتمثلة في الاقتصاد المعرفي يقلل من الاعتماد على الموارد الطبيعية وتجنب التأثير بوجودها من عدمه.
- تسليط الضوء على رأس المال البشري بشكل كبير، حيث نجد أغلبية الشركات العالمية تطلب عمالة على أساس الوضع الاقتصادي الجديد بما يتناسب مع مهارات هؤلاء العمال.

خصائص الاقتصاد المعرفي

تعتبر الخصائص من المصطلحات الأساسية في العلوم والمعارف المختلفة، سواء كانت علوم طبيعية أم إنسانية، فهي تمثل السمات والصفات المميزة للأشياء والكائنات التي تحدد هويتها وطبيعتها.

والخصائص لغة: خصه بالشيء خصاً وخصوصاً وخصوصية: فضله (القاموس المحيط، ص ٦١٧).

وقال ابن منظور: خصه بالشيء يخصه خصاً وخصوصاً وخصوصية، والفتح أفصح: أفرد به دون غيره (لسان العرب، ص ٢٤).

وفي المعجم الوسيط: "الخصيصة: الصفة التي تميز الشيء وتحدده، والجمع: خصائص" (المعجم الوسيط، ص ٢٣).

وفقاً لمعجم المعاني الجامع، فإن الخصائص اصطلاحاً هي: الصفات والسمات المميزة لشيء أو كائن ما، والتي تجعله متفرداً عن غيره. كما يعرف المعجم الخاصة بأنها: الصفة أو الخاصية التي تنفرد بها جزئية أو كائن معين عن غيره. وبالتالي، فإن الخصائص تشير إلى الصفات الأساسية والمحددة لهوية الأشياء والكائنات التي تجعلها مختلفة عن غيرها، وسنستعرض في الأقسام التالية أنواع الخصائص المختلفة وكيفية تحديدها.

وعرفها (عبد الهادي، ٢٠١٩، ص ١٥٤) بأنها: الخصائص التي تميز اقتصاد المعرفة وتجعله نمطاً اقتصادياً جديداً، يستند إلى الابتكار وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة غير موجودة سابقاً، وتفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية.

أما التعريف الإجرائي لخصائص اقتصاديات المعرفة: مجموعة من الخصائص المرتبطة بالمعرفة، وتميز هذه المعرفة عندما تكون معرفة اقتصادية، الاقتصاد الذي يهتم بالحصول على المعرفة والمشاركة فيها وتوظيفها؛ لتحسين نوعية الحياة بكافيات مجالاتها وأنشطتها من خلال الاستفادة من الإنترنت وتطبيقات المعلوماتية المختلفة، ويعتمد الاقتصاد حالياً على المعرفة وأدواتها كالحاسوب والبرمجيات ووسائل التواصل المختلفة، ولم يُعدّ المصدر الأساسي لنمو الاقتصاد رأس المال بالمعلومات، فالتجارة الإلكترونية هي المحرك الأساسي لنمو الاقتصادي لمجتمع المعرفة.

فالمعرفة تتميز بكونها (لا تنفذ) و(لا تقل) و(لا تحتكر) كما هو الحال بالنسبة للموارد الطبيعية، وهو ما مكن دول شرق آسيا كاليابان والصين وتايوان التي تفنقر إلى الموارد الطبيعية، من اعتلاء قمة الأسهم الاقتصادية المساعدة بالاعتماد على نقل وتطوير المعرفة والخبرات الصناعية، والاستفادة من الربح الذي يفوق بأشواط أرباح الثروات الطبيعية (العنزي، ٢٠١٤، ص ٤).

في هذا السياق أوردت (مركز المعرفة الرقمي، ٢٠١٥) الخصائص الأساسية التالية لاقتصاد المعرفة:

١. المعرفة هي العامل الجوهرية في الإنتاج.
٢. الاعتماد على الأصول الإنتاجية اللاملموسة مثل الأفكار والعلامات التجارية عوضاً عن الملموسة مثل الأرض والآلات.
٣. الدور الكبير الذي تلعبه الرقمنة في سياق اقتصاد المعرفة نظراً لقدرتها على نقل المعلومات وتخزينها ومعالجتها.
٤. التضاؤل المستمر لقيود الزمان والمكان وعدم التقيد بهما، حيث أصبح العالم قرية صغيرة في ظل الاستخدام المتسارع لتقنيات الاتصال عبر الهاتف المحمول وشبكة إنترنت.

وأشارت (اليمانى، ٢٠١٨، ص ٢٢١) إلى أن الاقتصاد المعرفي يتميز بعدة خصائص منها: الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي والاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمُتخصّصة، وانتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية واعتماد التعلم والتدريب المستمرين، وإعادة التدريب، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات بفاعلية وتفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية، وارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت وتنوعت مؤهلاتهم وخبراتهم وكفاياتهم. وأشار (علي، ٢٠٢٠، ص ٧٣) إلى أن اقتصاد المعرفة يتميز بخصائص تجعله نمطاً اقتصادياً جديداً يعمل على تغيير الاقتصاد التقليدي وأساسه، ويمكن تلخيص مميزاته، فيما يلي:

١. أن المورد الأساس ورأس المال الرئيس فيه هو المعرفة التي تشكل أم مصادر الثروة والسلطة.

أن العالمية من خلال اقتصاد عالمي مفتوح يدفع للتكامل الاقتصادي العالمي بفضل التطور التقني الهائل.

٢. أتاحت التقنية الحديثة الاطلاع على المعرفة من قبل الجميع المنتجات المتنوعة التي تلبي حاجات مختلف الشرائح ورغباتهم.

٣. أصبح هناك انفتاح من خلال تعاون الشركات والأفراد لإنتاج المعرفة.

٤. هناك نموذج جديد للإدارة يستند إلى منظور متكامل من المعرفة.

٥. فريق العمل يتمتع بمهارات وخبرات عالية قابلة للتطور باستمرار.

وترى الباحثات أن خصائص اقتصاد المعرفة تتسم بالقدرة على ابتكار وتوليد المعرفة، واقتصاد المعرفة اقتصاد منفتح على العالم، لأن المعرفة لا يمكن احتكارها، ولا بد من مشاركتها مع الآخرين، لأن الاقتصاد المبني الأمر يقتضي تشجيع الاستثمار في المستقبل، واقتصاد المعرفة المقترن بالتقنية الرقمية يستطيع بقدرته الفائقة على الانتشار حول العالم، ولا بد أن يتسم بالمرونة لتلبية الاحتياجات المتغيرة، حيث تتجدد الحاجة إلى اقتصاد المعرفة في كل نشاط.

من جهتها، قامت (وزارة الاقتصاد والتخطيط بالملكة العربية السعودية، ٢٠١٤) في الاستراتيجية التي أعدته للتحوّل إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة، بتحديد خصائص اقتصاد المعرفة فيما يلي:

١. الاعتماد على قوى عاملة ذات إنتاجية عالية ومستوى تعليمي رفيع.

٢. الارتباط الوثيق بمصادر المعرفة العالمية.

٣. تشكل تقنية المعلومات والاتصالات الأداة الرئيسة لفعالياته.

٤. توافر بيئة اجتماعية محفزة وجاذبة للمواهب (الوطنية والعالمية).

٥. ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني.

كما يرى (حيدر، ٢٠٠٤، ص ٢٦) أن الاقتصاد المعرفي له عدة خصائص من أهمها:

١. المعرفة التخصصية: فالمعرفة على درجة عالية من التخصص؛ حتى تصبح ذات أثر فعال وإيجابي منظمات التعلم حيث يندمج المتعلمون في فريق العمل؛ ليكتشفوا المعرفة، ويطبّقوها؛ مما يزيد من دافعيتهم للتعلم، والاستمرارية فيه.
٢. العمل في فريق: فقد أكدت الدراسات أن من أهم احتياجات سوق العمل ضرورة العمل في مجموعات؛ لمواجهة متطلبات المستقبل.
٣. الاستقصاء: يتم توظيف الاستقصاء؛ حتى يتمكن مجتمع المعرفة من استخدام المعرفة وإنتاجها.
٤. التعلم المستمر: ففي مجتمع الاقتصاد المعرفي لا بد من التعلم المستمر، وتجديد المعارف وتحديثها.
٥. تقنيات الاتصالات والمعلومات: فقد دخل مجال الاتصالات والمعلومات في كل مناحي الحياة الشخصية والعلمية والاجتماعية.

مؤشرات اقتصاد المعرفة

المؤشر لغةً: علامة (معجم المعاني الجامع).
اصطلاحاً: هو أداة تقييم واتخاذ قرار، من خلالها نكون قادرين على قياس حالة أو اتجاه، بطريقة موضوعية نسبياً وفي وقت معين (ويكيبيديا).
ويأخذ هذا المؤشر في الحسبان مدى استخدام البيئة المعرفية في مجال التنمية الاقتصادية. وهو مؤشر مركب يُحسب بالاعتماد على متوسط الأداء للدولة أو الإقليم في ٤ مجالات معرفية، وهي: الحوافز الاقتصادية، والنظام المؤسسي، والتعليم والموارد البشرية ومنظومة الابداع وتقانات المعلومات والاتصالات (الإسكو).
اشتمل اقتصاد المعرفة على مجموعة من المؤشرات، التي من خلالها يمكن الدخول إلى هذا الاقتصاد، ومعرفة متغيّراته والأطر التي يعمل ضمنها، وفيما يأتي مجموعة من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس اقتصاد المعرفة، ومن ذلك ما وضعه البنك الدولي من المؤشرات لقياس مدى تقدّم الدول في اقتصاد المعرفة، حيث صنّف مؤشرات اقتصاد المعرفة إلى أربع فئات، عبرها يمكن معرفة إمكانية انضمام دولة ما ضمن هذا الاقتصاد الجديد، الذي يركز على المعرفة من عدمها، وهي كما يأتي (الشمري، ٢٠٢٢، ص ١٧):

١. مؤشرات البحث والتطوير والابتكارات: (مؤشرات العلم والتكنولوجيا)

يُمثل البحث والتطوير مجموعة النشاطات التقنية التي تسبق إنتاج سلع وخدمات جديدة، رُغم أن مجالات تطبيقها يبقى مختلفاً اختلافاً بينياً، مثلاً: صناعة السيارات، والدراسات الصيدلانية، والبرامج، والعلوم الإنسانية.

وتعمل منظومة الابتكار بتشجيع برامج البحث والتطوير في الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات والشركات؛ لذا يجب التركيز على علة مواصلة تحسين مخرجات التعليم وتطويره، وسدّ الفجوة بين احتياجات سوق العمل وما تنتجه الجامعات، مع إصلاح أنظمة التعليم الحالية؛ وبالتالي فإن التركيز على تطوير هذين المحورين، وزيادة الاستثمار فيهما؛ من شأنه أن يدعم تحوّل أي اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد المعرفة؛ وبالتالي زيادة إنتاجيته، وإيجاد المزيد من الوظائف، وتعزيز استدامة النمو فيه، وزيادة التنافسية الإقليمية والعالمية.

وفيما يأتي تفصيل لهذه المؤشرات (عبد الله، ٢٠١٨، ص ١٨):

- أ- الأبحاث والتطوير: تشكل بيانات الأبحاث والتطوير المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة وذلك لوجود الحاجة إلى تفعيل المعرفة من خلال مراجعة مستمرة لنواتجها وآلياتها وعملياتها، وذلك بوجود تكنولوجيا المعلومات، حتى يتم تحويل المعرفة إلى نواتج سلعية وخدمية تقوم عليها اقتصاديات المعرفة، وحيث إنّ التعليم هو المصدر الرئيس للمعرفة فإن ما يجب التصدي له تحديد نوع المعرفة التي يحتاجها مجتمع المستقبل، التي يمكن تطبيقها وتسويقها والوصول إليها.
- ب- إحصائيات براءات الاختراع: براءة الاختراع هي حق احتكار مؤقت تمنحه الحكومة إلى مخترع مقابل نشر اختراعه لمدة زمنية محدودة على وفق شروط معينة. وبراءة الاختراع هي الأداة الأولى المهمة لحماية حقوق النشر على أنشطة الإنتاج والخدمات المبنية على مفهوم ابتكاري وحصيلة البراءات التي يولدها نظام وطني للعلم والتكنولوجيا تشكل مؤشراً إجمالياً على الحالة التكنولوجية ويستعمل لتقييم النجاح والتخصص بالنسبة إلى البلدان الأخرى.
- ت- المنشورات العلمية: تعد المنشورات العلمية من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها معرفة إمكانات الباحثين وقابليتهم في الدول وكلما ازداد عدد المنشورات العلمية عكس ذلك اهتمام الدولة بهذا الجانب، فضلاً عن أنها تكشف سعي الباحثين من أجل تطوير مقدراتهم من جهة وتطوير الاقتصاد، ومن جهة أخرى لما تعكسه هذه المنشورات من معالجة للعديد من المشكلات والمسائل العالقة وكذلك إيجاد طرق جديدة تساعد في تخطي العديد من الصعوبات، ولهذا المؤشر أهمية كبيرة وداعمة للاقتصاد المعرفي، حيث إن ازدياد الأوراق البحثية والمنشورات العلمية دليل على استيعاب العاملين في هذا المجال للدور الذي يلعبه نشر الوعي العلمي والثقافي في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وجوانب الحياة الأخرى.

ث- ميزان المدفوعات التكنولوجي: هو إجراء لعمليات نقل دولية للتكنولوجيا ويتيح هذا الميزان تسجيل الأموال المتعلقة بالملكية الفكرية ويشمل ميزان المدفوعات التكنولوجي شراء وبيع التكنولوجيا غير المجسدة ومنها حقوق الملكية الفكرية والتراخيص والمساعدة الفنية إضافة إلى المدفوعات التي لا تتعلق بالتكنولوجيا مثل الخدمات الإدارية وهو بعيد عن التبادلات التكنولوجية التي لا يكون فيها مدفوعات مثل الاتفاقات الخاصة بتبادل التراخيص.

النموذج: عدد براءات الاختراع المسجلة، ووجود حاضنات الأعمال.

٢. مؤشرات التّعليم والتدريب: (المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية)

إن التّعليم والتدريب من أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة، لأن من خلالهما يتم تدعيم مقومات الاقتصاد القائم على المعرفة لدى أفراد المجتمع، وبصفة خاصة في مجالات علوم الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات؛ لإعداد جيل قادر على استخدام الطرق الحديثة في عمليات الإنتاج، كما أن دور الموارد البشرية في تطوير النشاطات الاقتصادية أمر يُقر به الجميع، ورغم ذلك فهناك نقص في مؤشرات المعرفة التي تساعد على قياس هذا البُعد من اقتصاد المعرفة، ومرجع ذلك قد يكون في نقص الأعمال في هذا المجال، وصعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة. يُعدّ هذا المؤشر على درجة عالية من الأهمية؛ لما له من تأثير مباشر في تقنية المعلومات والمعرفة، من حيث زيادة نسبة المُتخصّصين في مجالات المعرفة المختلفة؛ وبالتالي زيادة الإنتاجية.

وفيما يأتي توضيح لهذه المؤشرات (عبد الله، ٢٠١٨، ص ٢٠):

أ- التّعليم والتدريب: تسمح المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتّعليم والتدريب بتقييم المعارف والمهارات أو (رأس المال البشري) المكتسبة خلال العملية الرسمية للتّعليم وتسمح هذه المؤشرات أيضًا بتقييم ما يسمى بعمالة المعرفة الذين يمتلكون مستوى عاليًا من الخبرات والمهارات ومن هنا يصبح التّعليم هو المصدر الأساسي لنمو (كم، وكيف) قوة العمل التي تملك المعرفة آليات التعامل معها.

ب- مخزون رأس المال البشري: يمكن تعريف رأس المال البشري بأنه المورد الاستراتيجي في العملية الإنتاجية؛ أي المورد الذي يصعب نسخه أو تقليده من قبل أي مؤسسة أخرى غير التي يعمل بها.

وقد طورت ثلاث مقاربات لتقدير مخزون رأس المال البشري:

الأولى: تركز على قياس مستوى تدريب السكان ومدى قدراتهم وقابليتهم الفكرية.

الثّانية: تقوم على قياس مهارات الراشدين.



الثالثة: تركز على تحديد الفروقات التي تميز عائدات الراشدين، التي تبدو مرتبطة بخصائص فردية خاصة، وتعد هذه النقطة على قدر كبير من الأهمية لما لها من تأثير على قياس مستوى أداء ومهارة العاملين حسب الفئة العمرية.

ت- الاستثمار في رأس المال البشري: يمكن تقييم الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الإجراءات المالية للاستثمار، والاستثمار في الوقت، وفي رأس المال البشري.

ث- النموذج: نسبة الإنفاق على التعليم، معدل التحصيل الدراسي، ومعدلات الالتحاق بالتعليم العالي.

٣. مؤشرات تقنية المعلومات: (مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)

تقنية المعلومات هي: مجموعة الأدوات والأجهزة التي توفر عملية مخزن المعلومات ومعالجتها ومن ثم استرجاعها، وكذلك توصيلها بعد ذلك عبر أجهزة الاتصالات المختلفة إلى أي مكان في العالم، أو استقبالها من أي مكان في العالم. ويمثل مؤشر تقنية المعلومات والاتصالات الركيزة الثالثة لاقتصاد المعرفة؛ إذ يلتقي الاقتصاد المعرفي بقاعدة تقنية ملائمة؛ مما يؤدي إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج، ونشر التقنية الجديدة. وفيما يأتي توضيح لهذه المؤشرات (حركات، ٢٠٢٣، ص ٤٦):

أ- الهواتف.

ب- الحواسيب.

ت- مستخدمو الإنترنت.

النموذج: نسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت، عدد أجهزة الكمبيوتر لكل ١٠٠٠ شخص، وانتشار شبكات الاتصالات الحديثة.

٤. مؤشرات الحافز الاقتصادي:

مؤشر يقوم على أسس اقتصادية قوية، تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وجعل تقنية المعلومات والاتصالات متاحة ومتيسرة. ويعكس هذا المؤشر مدى توافر أجهزة الحاسبات، بوصفها أداة لتقويم القاعدة المعلوماتية.

ويعتمد هذا المؤشر على المؤشر على جملة عناصر من أجل تفعيل دوره، منها كما يأتي:

- أ- نسبة المشاركات الدولية في أجهزة الحاسب الآلي.
- ب- أعداد أجهزة الحاسب الآلي لكل ألف من السكان.
- ت- طاقة الحاسب الآلي لكل فرد.

ث- مواقع الإنترنت لكل عشرة آلاف نسمة من السكان.
ج- أعداد مستخدم الإنترنت لكل ألف نسمة من السكان.
وترى الباحثات أن اقتصاد المعرفة يتحقق من خلال تحقيق هذه المؤشرات الشاملة، التي من خلالها يمكن تطوير الأنظمة والسياسات في مؤسسات التعليم لتواكب التغيرات العالمية.

المبحث الثاني: دور الحكومة في تشجيع الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة
أولاً: متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات:
هناك عدد من المتطلبات العامة التي يجب توفرها للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة، منها ما يلي:

1. التأكيد على قيمة المعلومات ورأس المال الفكري باعتبارها أصولاً تفوق الأصول المادية والجسدية، والاستعداد لإدارة المعرفة بشكل استراتيجي (غبور، ٢٠١٧).
 2. إنشاء برامج تحفيزية وجوائز تشجع على إنشاء وتبادل المعلومات الجديدة.
 3. تعزيز قدرة المؤسسات على توفير المعلومات ذات الصلة لمن يحتاجون إليها (العويني، ٢٠١٦).
 4. تفعيل أنظمة وبرامج التدريب والتعليم المستمر وإعادة التدريب (عبد الهادي، ٢٠١٧).
 5. تعزيز بيئة تشجع الجميع على نشر المعرفة وتبادلها بهدف زيادة مستوى فهم الآخرين.
 6. زيادة التمويل للبحوث في مجال العلوم (البخاري، ٢٠١٨).
 7. توفير بنية تحتية متطورة تعزز التواصل الفعال ونشر المعلومات.
- أما داخل الجامعات؛ فقد أكد الشمري (٢٠١٦) على ضرورة توفير المتطلبات التالية داخل الجامعات التي ترغب في مواكبة عصر اقتصاد المعرفة:
1. إنشاء بنية تحتية قادرة على التكيف مع التغيرات المستمرة في استراتيجيات وأساليب التدريس بما يتماشى مع التقدم المستمر في المعرفة.
 2. وجود إداريين في الجامعات يقودون عملية التحوّل ويعتقدون أنه من الضروري التحرك نحو اقتصاد المعرفة.
 3. وجود أعضاء هيئة تدريس مؤهلين تأهيلاً عالياً، ليس فقط للعب دور حاسم في تعزيز الإبداع والابتكار لدى الطلاب، بل يتمتعون أيضاً بخبرة ومعرفة متميزة، وقادرون على مواكبة التغيرات السريعة في العالم الحديث والاستفادة من الفرص التي تتاح لهم.

٤. الاهتمام باستراتيجيات التدريس الجامعي التي تؤكد على إنتاج المعرفة وتنوعها بما يواكب كافة التطورات المتعلقة بالمعرفة، مع تحفيز الطلاب على الدراسة المستمرة ومن تلقاء أنفسهم، والذين يتولون زمام المبادرة في عملية التحول.
٥. تركيز البحث العلمي على معالجة المشكلات القائمة في المجتمع، وتقديم حلول علمية واقعية قابلة للتطبيق.
٦. يتضمن التوجيه الأكاديمي رعاية الطلبة المبدعين وأعضاء هيئة التدريس وتوجيههم نحو ما هو متوقع منهم الآن وفي المستقبل.
٧. ولتحقيق التكامل وتلبية احتياجات اقتصاد المعرفة في الجامعة والمجتمع، تلعب الجامعة دورًا في خدمة المجتمع وتكوين علاقات مع كافة الفاعلين في المجتمع سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات.

ثانيًا: دور الحكومات

إن اهتمام الدولة لا بد أن ينعكس إيجابيًا على جبهات متعددة؛ فبجانب الاعتراف بالوضعية المهنية تأتي أسانيد غاية في الأهمية وقوة الدفع نذكر أهمها (محمد، ٢٠١٢، ٥٥):

- السياسي أو الرسمي
إن صناع القرار الرسميين لا بد أن يهتموا بهذا التدريب المهني للمعلمين حتى يتمكنوا من الحصول على التمويل من ميزانية الدولة بدلًا من الاعتماد على الفئات كمان إن الدعم السياسي يستلزم في المقام الأول التزام الدولة التي تتحمل التزامات وتدايعات على المستوى الفيدرالي وليس التزام المواطنين الأفراد.
- السند المالي
التمويل الكافي والمستمر هو عصب التأهيل والتدريب المهني ويجب أن يمثل بنديًا مدعومًا من بنود الميزانية العامة ولا يعتمد على التبرعات والنوايا الحسنة.
- القانون التشريعي
هو الذي يكسب القطاع الشرعية ويؤطر للحدود والحقائق القانونية وكيفية التعامل مع البروتوكولات والانضباط وفق المعايير والقياسات العالمية داخليًا وخارجيًا في التكوين والأداء والممارسة.
- السند التقني
ويتطلب ذلك إدخال وتطبيق درجة التكنولوجيا المناسبة وممارستها، فضلًا عن إعداد المعدات والبرامج والمؤهلات والتدريب والبنية الأساسية المؤهلة اللازمة لمجالات المعلومات والاتصالات الحديثة داخل الجامعات من خلال الحكومات، كما يتطلب ذلك تطوير مهارات استخدام الكمبيوتر والإنترنت وصقل قدرات نقل البيانات.

وبدعم من الحكومات يصبح التدريب المهني كياناً مشروعاً يساعد في حل المشكلات الاقتصادية في الداخل، ويتمتع بالقدرة على الوصول إلى التمويل والدعم وتأمينهما، كما يستفيد من فرص إرسال الطلاب إلى الدول الصديقة، والمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية، واستقدام الخبراء للمشاركة محلياً والاستفادة من خبراتهم المتقدمة في مجال الإنترنت وتحسين قدرات نقل البيانات.

وترى الباحثات أنه إذا وصلت الإرادة السياسية درجة الوعي الكامل بأهمية بناء المعرفة من أجل التنمية والتطور والخلق والإبداع تكون الانتقالية الحقيقية من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة الواسع ويحدث التحوّل أو التحوّلات الموجبة لرفع الإنتاج والإنتاجية ونوجزها في:

1. التحوّلات التعلّيمية التي توفر النوعية التربوية الجديدة.
2. التحوّل من ثقافة الحد الأدنى إلى الإتقان والجودة.
3. التحوّل من ثقافة الاجترار والتكرار إلى الإبداع والابتكار.
4. التحوّل من ثقافة التسليم إلى التقويم.
5. التحوّل من ثقافة القهر إلى المشاركة.
6. التحوّل من ثقافة الاستهلاك إلى الإنتاج.
7. التحوّل من أسلوب القفز إلى النواتج إلى أسلوب معاناة العمليات.
8. التحوّل من التعلّم محدود الأمد إلى التعلّم مدى الحياة.
9. التحوّل من ثقافة الاعتماد على الآخرين إلى الاعتماد على الذات إلى المشاركة.

ثالثاً: الشراكة الجامعية مع المؤسسات الحكومية:

تعد الشراكة بمعناها الواسع بين المؤسسات التعلّيمية وغيرها من الأطراف ذات العلاقة بالداخل والخارج من جامعات وأعمال وشركات دولية النشاط وغيرها من المؤسسات والهيئات العاملة في مجال التقنية، إحدى ركائز إقامة، بناء القدرات التقنية العلوم والتقنية والابتكار (STI)، بجانب الارتقاء بالعملية التعلّيمية والتدريب والوصول إلى المعرفة، وتوفير عناصر البنية الأساسية العلمية، وتوفير مصادر دائمة للتمويل.

وتشير التجارب الدولية في هذا المجال إلى أن برامج الشراكة في بناء القدرات التقنية يجب أن تركز على تطوير القدرات الفنية والمهارية المناسبة والتي تشمل: تدريب الأكاديميين والمهندسين ومتخذي القرارات والتحفيز على التقنية الشاملة "Grass roots inclusive innovation"، وإقامة مؤسسات محلية قادرة على خلق (توليد) ابتكارات أصلية، وتحديد وتقييم واستيراد تقنية ذات الاستخدام الواسع حول العالم، ولا تكون مستخدمة محلياً كي تساعد في تحقيق أهداف التنمية المحلية.

كما تحتاج عملية بناء القدرات التقنية إلى تقوية قدرات المؤسسات البحثية العلمية المحلية وتشجيعها على ممارسة البحوث والتطوير التي تحتاجها السوق المحلية وتطبيق وتطوير هذه التقنيات لأغراض الاستخدام المحلي، وتوليد تقنيات جديدة، وتطوير عملية نقل التقنية وإدارة حقوق الملكية الفكرية اللازمة لنقل الاختراعات من المعامل إلى السوق، ومساعدة الشركات المحلية كي تصبح قادرة على الابتكار، وتحسين الحوكمة والاستدامة المالية لنظام العلوم والتقنية والابتكار الوطني (محمد، ٢٠١٢، ٥٥).

وبالتالي يشمل دور الشركات الجامعية مع الجامعات العالمية دعم القدرات التعليمية والبحثية والتقنية للجامعات المحلية، وتمكين الجامعات من معالجة المشكلات العملية للأعمال، ودعم قدراتهم على البحث والتطوير، والمساهمة في نقل وتطوير التقنيات من الخارج، وزيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تحويل التقنيات إلى منتجات من خلال التجارب والخبرات الدولية الناجحة. ويوضح الشكل التالي عناصر وأبعاد سلسلة القدرات التقنية، وتتمثل أهم هذه المحاور فيما يلي في: اكتساب معارف الجديدة، والبحاث والتطوير للتقنيات المحلية، واكتشاف ونقل التقنية وتطويرها، وزيادة القدرة الابتكارية للشركات، وبناء قدرات الموارد البشرية.

لذلك من المهم بمكان أن تسعى حكومة المملكة نحو التوسع في نسبة الطلاب الذين يملكون تعليمهم الثانوية والذين يلتحقون منهم بالجامعة، إضافة لذلك يجب أن تستهدف الدولة زيادة نسبة السكان ممن يتخصصون في العلوم والرياضيات، والهندسة، وغيرها من العلوم التقنية خلال المرحلة الثانوية والتعليم العالي، حيث لا تزال نسبة من حصلوا على الثانوية ٥٤.٥%، وتبلغ نسبة المسجلين بالجامعة ممن في سن التعليم الجامعي ٣٦.٨%، في حين تبلغ نسبة خريجي العلوم والهندسة من خريجي الجامعات ٣٥.٨%، بينما لا يتجاوز ما ينفق على البحث والتطوير ١% من الناتج المحلي الإجمالي، وما ينفق على التعليم إجمالاً يبلغ ٥.٦% من الإنفاق العام (٢٠١٢)، وذلك وفق بيانات تقرير التنمية البشرية في العالم، وكلها مؤشرات في حاجة إلى مزيد من التطوير والتحسين (يوسف، ٢٠١٣).

ومن دون ذلك فإن الدولة لن تكون قادرة على بناء قدراتها التقنية وتحقيق أهداف التنمية في تنوع هيكل الاقتصاد الوطني وزيادة مصادر الثروة، ولا قدرة على إعداد أجيال متعاقبة لهذا الغرض، وهو ما يتطلب دعم قدرات الجامعات السعودية في مجالات التعليم والبحث من موارد بشرية ومادية، وهو ما يتطلب مزيداً من الإنفاق على التعليم في المملكة.

الدراسات السابقة:

تناولت دراسة (المنذرية، والمقيمي، ٢٠١٨) مستوى تشجيع معلمي اللغة العربية بسلطنة عمان لمتطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة لدى طلبة الصف الثاني عشر. وهدفت الدراسة إلى الكشف عن مستوى تشجيع معلمي اللغة العربية بسلطنة عمان لمتطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة لدى طلبة الصف الثاني عشر. ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم بطاقة ملاحظة، لملاحظة أداء معلمي اللغة العربية للصف الثاني عشر. وقد كشفت نتائج الدراسة عن أن معلمي اللغة العربية ومعلماتها يشجعون بشكل عام جوانب تعزيز الطلبة وربط المعلومات السابقة بالحالية، والتفكير والتحليل والاستنتاج، بالإضافة إلى القراءة والاطلاع، بينما قل مستوى تشجيعهم في الجوانب المشجعة على الإنتاج المعرفي والتطبيق العملي. خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، كان من أهمها: تنفيذ برامج تثقيفية وتدريبية للمعلمين بمتطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة وكيفية توظيفها في التدريس.

دراسة (رجب، ٢٠٢٠) التي هدفت إلى التعرف على واقع التعليم الجامعي في ضوء اقتصاد المعرفة ومبررات التحوّل نحو الجامعة المنتجة، وهي دراسة نظرية، وكانت من أبرز النتائج أن اقتصاد المعرفة يعتمد في المقام الأول على استخدام الأفكار وعلى تطبيق التكنولوجيا، ويعتبر استخدام الموارد الحديثة مثل تكنولوجيا التعليم وتقنيات المعرفة وإنتاج المعلومات والعمال ذوي المهارات العالية من العوامل الأساسية المكونة والمحركة لاقتصاد المعرفة.

تناولت دراسة (الوادعي، ٢٠٢١) واقع الاستثمار التربوي في الجامعات السعودية. وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الاستثمار التربوي في رأس المال البشري والهيكل للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي. واستخدمت الاستبانة أداة للدراسة. وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أداء الجامعات لا زال متوسطاً في تطوير عملياتها (الإدارية والأكاديمية) التي تحقق أهدافها، وبالتالي تسهم في تحقيق اقتصاد المعرفة بالجامعات. الجامعات السعودية تولي اهتمام متوسط برأس المال البشري، وذلك من خلال التدريب والتأهيل والتحفيز، وتوفير فرص الإبداع والابتكار لهم.

تناولت دراسة (صبرينة، والهدى، ٢٠٢٣) اقتصاد المعرفة والجامعة: دراسة دور الجامعات في الاستثمار المعرفي، هدفت الدراسة إلى تحديد وضبط مفهوم اقتصاد المعرفة وربطه بدور الجامعة باعتبارها مؤسسة تعليمية، تهدف هذه الدراسة إلى توفير منظور يمكن من خلاله تفسير دور الجامعات في تشجيع الاقتصاد والتطوير من خلال الاستثمار في المعرفة. استخدم المنهج التاريخي، والمنهج

الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: تلعب الجامعة دورًا مهمًا في الاستثمار المعرفي وفي تطوير اقتصاد المجتمع، وهذا من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والاستفادة من خبراته في وضع استراتيجيات وحلول للمشكلات الاقتصادية، وهو ما تقوم به الدول المتقدمة على العكس منها الدول العربية فهو مغيب تمامًا على أرض الواقع.

تناولت دراسة (الحربي، ٢٠٢٤) تطوير رأس المال البشري بالجامعات السعودية في ضوء مدخل الاقتصاد المعرفي "تصور مقترح"، لتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي والوثائقي. استخدمت الاستبانة أداة للدراسة. كانت أبرز النتائج: أن واقع تطوير رأس المال البشري بالجامعات السعودية في ضوء مدخل الاقتصاد المعرفي بدرجة متوسطة بلغت قيمة متوسطها الحسابي (٢،٩٩) بانحراف معياري (٠،٧٦)، وظهرت لجميع المجالات بدرجات متوسطة على ترتيبها المهارات الأكاديمية ثم المعرفة وكفاءة الأفراد والقدرات البحثية والخبرة العملية. ومن توصيات الدراسة: تطبيق التصور المقترح والاستفادة من الآليات المقترحة وتوفير المتطلبات لتطوير رأس المال البشري.

التعليق على الدراسات السابقة:

اختلفت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة في الهدف، حيث هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية لاقتصاد المعرفة والتعرف على التحديات التي تواجه تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية لاقتصاد المعرفة والتوصل إلى آليات مقترحة لتشجيع حكومة المملكة العربية السعودية لاقتصاد المعرفة.

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (الحربي، ٢٠٢٤) ودراسة (الوادعي، ٢٠٢١) في استخدام الأسلوب الوصفي المسحي، واختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (رجب، ٢٠٢٠) ودراسة (صيرينة، والهدى، ٢٠٢٣) ودراسة (المنذرية، والمقيمي، ٢٠١٨) الذي استخدموا الأسلوب الوصفي التحليلي.

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (الوادعي، ٢٠٢١) في استخدام الاستبانة، واختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (المنذرية، والمقيمي، ٢٠١٨) الذي استخدم بطاقة الملاحظة كأداة لها.

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (الوادعي، ٢٠٢١) في استخدام الجامعات كعينة، واختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (المنذرية، والمقيمي، ٢٠١٨) الذي استخدمت المعلمين كعينة.

أوجه التمييز بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة



من وجهة نظر الباحثات تعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها التي تدرس التّعرف على واقع تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية لاقتصاد المعرفة.

التّحليل والنتائج:

خصائص عيّنة الدراسة

١ - النوع الاجتماعي

جدول (١) توزيع أفراد الدراسة وفقاً للنوع الاجتماعي

النسبة	التكرار	النوع الاجتماعي
٦٣.٣%	١٩	ذكر
٣٦.٧%	١١	أنثي
100%	٣٠	المجموع

يتبين من خلال جدول (١) أن نسبة (٦٣.٣%) من إجمالي عيّنة الدراسة هم الذكور، بينما نسبة (٣٦.٧%) من إجمالي عيّنة الدراسة هن الإناث.

٢ - المؤهل العلمي

جدول (٢) توزيع أفراد الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
٠.٠%	٠	بكالوريوس تربوي
١٠.٠%	٣	درجة ماجستير تربوي
٩٠.٠%	٢٧	دكتوراه تربوي
1٠٠%	٣٠	المجموع

يتبين من خلال جدول (٢) أن نسبة (٩٠.٠%) من إجمالي عيّنة الدراسة مؤهلهم العلمي دكتوراه تربوي، بينما نسبة (١٠.٠%) من إجمالي عيّنة الدراسة مؤهلهم العلمي درجة ماجستير تربوي، في حين لا يوجد مؤهل بكالوريوس.

٣ - الجامعة

جدول (٣) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير الجامعة

النسبة	التكرار	الجامعة
٤٠.٠%	١٢	جامعة الملك سعود
٣٦.٦٧%	١١	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
٢٣.٣٣%	٧	جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن
1٠٠%	٣٠	المجموع

يتبين من خلال جدول (٣) أن نسبة (٤٠.٠%) من إجمالي أفراد عيّنة الدراسة من جامعة الملك سعود، بينما نسبة (٣٦.٦٧%) من إجمالي أفراد عيّنة الدراسة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بينما نسبة (٢٣.٣٣%) من إجمالي أفراد عيّنة الدراسة من جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.

الاتساق الداخلي للاستبانة:

للتحقق من الاتساق الداخلي للاستبانة، تم حساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)؛ للتعرف على درجة ارتباط كل فقرة من فقرات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور.

جدول (٤) معاملات ارتباط بيرسون لفقرات المحور الأول مع المحور

المحور الأول واقع تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس			
معامل الارتباط بالمحور	رقم الفقرة	معامل الارتباط بالمحور	رقم الفقرة
**٧٩٣.	٩	**٨٢٨.	١
**٥٨٦.	١٠	**٦٣٩.	٢
**٦٩٠.	١١	**٧٩٤.	٣
**٦١٧.	١٢	**٧٣٦.	٤
**٦٣٥.	١٣	**٦٨٥.	٥
-	-	**٥١٦.	٦
-	-	**٧٠١.	٧
-	-	**٥١٦.	٨

**** دال عند مستوى الدلالة ٠.٠١ فأقل * دال عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ فأقل**

يتضح من الجدول (٤) أن قيم معامل ارتباط كل فقرة من فقرات مع محورها موجبة، ودالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (٠.٠١) فأقل أو (٠.٠٥) فأقل؛ مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين فقرات المحور الأول، ومناسبتها لقياس ما أعدت لقياسه.

جدول (٥) معاملات ارتباط بيرسون لفقرات المحور الثاني مع المحور

المحور الثاني: التحدّيات التي تواجه تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس			
معامل الارتباط بالمحور	رقم الفقرة	معامل الارتباط بالمحور	رقم الفقرة
**٧٥٣.	٢١	**٨٠٦.	١٣
**٨٤٥.	٢٢	**٨٠٣.	١٤
**٩٠٧.	٢٣	**٥٥٢.	١٥
**٨١٥.	٢٤	**٨٢٤.	١٦
-	-	**٦٤٧.	١٧
-	-	**٧٤٠.	١٨
-	-	**٦٧٧.	١٩
-	-	**٦٦٠.	٢٠

**** دال عند مستوى الدلالة ٠.٠١ فأقل * دال عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ فأقل**



يتضح من الجدول (٥) أن قيم معامل ارتباط كل فقرة من الفقرات مع محورها موجبة، ودالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (٠.٠١) فأقل أو (٠.٠٥) فأقل؛ مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين فقرات المحور الثاني، ومناسبتها لقياس ما أعدت لقياسه.

الجدول (٦) معاملات ارتباط بيرسون لفقرات المحور الثالث مع المحور

المحور الثالث			
المقترحات التي تُسهم في تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس			
رقم الفقرة	معامل الارتباط بالمحور	رقم الفقرة	معامل الارتباط بالمحور
١	**٦١٠.	٩	**٧٨٧.
٢	**٦٩٥.	١٠	**٧٤٢.
٣	**٦٩٥.	١١	**٧٣١.
٤	**٨٩٥.	١٢	**٧٩٩.
٥	**٨٣١.	١٣	**٦٢٢.
٦	**٨٠٣.	-	-
٧	**٨٥٧.	-	-
٨	**٨٦٥.	-	-

**** دال عند مستوى الدلالة ٠.٠١ فأقل**

يتضح من الجدول (٦) أن قيم معامل ارتباط كل فقرة من الفقرات مع محورها موجبة، ودالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (٠.٠١) فأقل؛ مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين فقرات المحور الثالث، ومناسبتها لقياس ما أعدت لقياسه.

الجدول (٧) معاملات ارتباط بيرسون للفقرات مع الدرجة الكلية للاستبانة

رقم الفقرة (الأول)	معامل الارتباط بالاستبانة	رقم الفقرة (المحور الثاني)	معامل الارتباط بالمحور الثالث	رقم الفقرة (المحور الثالث)	معامل الارتباط بالاستبانة
١	**٧٥٠.	١	**٨١٠.	١	**٦٦٨.
٢	**٤٧٤.	٢	**٧٣٨.	٢	**٧٢٧.
٣	**٧٤٤.	٣	**٥٥٢.	٣	**٦٧٤.
٤	**٦٣٠.	٤	**٧٦٩.	٤	**٨٠٢.
٥	**٥٧٤.	٥	**٥٥١.	٥	**٧١٢.
٦	**٤٥٦.	٦	**٦٣٦.	٦	**٧١٣.
٧	**٦١٩.	٧	**٦٦٦.	٧	**٧٥٨.
٨	**٥٦٢.	٨	**٦١٦.	٨	**٨٥٤.
٩	**٦٦٥.	٩	**٦٩٠.	٩	**٧٦١.
١٠	*٤٣٦.	١٠	**٨٣٠.	١٠	**٧٢٠.

**٧١٦.	١١	**٨٣٤.	١١	**٥١٧.	١١
**٦٧٩.	١٢	**٧٧٠.	١٢	**٦٩٦.	١٢
**٧٤٧.	١٣				١٣

الجدول (٨) معاملات ارتباط بيرسون للمحاور مع الدرجة الكلية للاستبانة

معامل الارتباط بالاستبانة	المحور
**٨٧٩.	المحور الأول: واقع تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس
**٩٣٨.	المحور الثاني: التّحدّيات التي تُواجه تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس
**٩٣٦.	المحور الثالث: المقترحات التي تُسهم في تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

** دال عند مستوى الدلالة ٠.٠١ فأقل

يتضح من الجدول (٨) أن قيم معامل ارتباط كل محور مع الاستبانة موجبة، ودالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (٠.٠١) فأقل؛ مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين المحاور، ومناسبتها لقياس ما أعدت لقياسه.

ثبات الاستبانة:

تم التحقق د من ثبات الاستبانة من خلال استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (معادلة ألفا كرونباخ) (α Cronbach's Alpha)، ويوضح الجدول (٩) قيم معاملات الثبات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول (٩) معامل ألفا كرونباخ لثبات الاستبانة

ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	الاستبانة
٠.٨٩٢	١٣	المحور الأول: واقع تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس
٠.٩٣٠	١٢	المحور الثاني: التّحدّيات التي تُواجه تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس
٠.٩٣٧	١٣	المحور الثالث: المقترحات التي تُسهم في تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس
٠.٩٦٥	٣٦	الثبات العام

يتضح من الجدول (٩) أن معامل الثبات العام عالٍ حيث بلغ (٠.٩٦٥) وفق معادلة ألفا كرونباخ، بينما بلغ في التجزئة النصفية (٠.٩٥٢)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مقبولة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

إجابة السؤال الأول: ما واقع تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

لمعرفة واقع تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر الخبراء تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول كما يلي

جدول (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول

م	العبارات	درجة الموافقة					الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير مُوافق	غير مُوافق بشدة			
١	تتوفر ميزانية للإنفاق على البحث والتطوير.	٠	٠	1	26	٣	0.36515	4.0667	٥
		٠%	٠%	3.3%	86.7%	10.0%			
٢	سجلت الجامعة براءات اختراع.	٠	٠	18	10	2	0.62881	3.4667	١١
		٠%	٠%	60.0%	33.3%	6.7%			
٣	ارتفاع نسبة النشر العلمي للأعضاء والطلاب.	٠	٠	19	٠	١١	0.98027	3.7333	٩
		0%	0%	63.3%	٠%	36.7%			
٤	تتوفر ميزانية للإنفاق على برمجيات الحاسوب.	0	0	0	٢	28	0.25371	4.9333	١
		0%	0%	0%	6.7%	93.3%			
٥	تتوفر ميزانية للإنفاق على التدريب.	0	0	9	1	20	0.92786	4.3667	٤
		0%	0%	30.0%	3.3%	66.7%			
٦	جودة برامج التدريب المهني.	0	0	8	٢	٢٨	0.89443	4.4000	٣
		0%	0%	26.7%	6.7%	66.7%			
٧	يتم تحسين أداء رأس المال البشري باستمرار.	٠	١	١	٢٨	٠	0.40258	3.9000	٧
		0%	3.3%	3.3%	93.3%	0%			
٨	يتوفر جهاز حاسب لكل فرد.	0	0	0	28	٢	0.25371	4.0667	٦
		0%	0%	0%	93.3%	6.7%			
٩	تتوفر شبكة إنترنت عالية الجودة.	0	0	١	٢	٢٧	0.43417	4.8667	٢
		0%	0%	3.3%	6.7%	90.0%			
١٠	التكرار	0	0	19	١٠	١	0.56324	3.4000	١٣

			3.3%	33.3%	63.3%	0%	0%	النسبة	الأفراد يمتلكون مهارات الحاسب الآلي.	
١٠	0.62881	3.4667	٢	١٠	18	0	0	التكرار	تتوفر حوافز لنشر المعرفة.	١١
			6.7%	33.3%	60.0%	0%	0%	النسبة		
١١	0.65126	3.3000	١	٩	١٨	2	٠	التكرار	تتوفر رقابة على جودة البنية التحتية.	١٢
			3.3%	30.0%	60.0%	6.7%	٠%	النسبة		
٨	1.21721	3.6333	٩	١٠	٢	9	0	التكرار	يوجد شفافية في نشر البيانات والمعرفة.	١٣
			30.0%	33.3%	6.7%	30.0%	0%	النسبة		

يتضح من جدول (١٠) أن واقع تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوُّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر الخبراء جاء بدرجة مُرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (٣.٩٦٩٢) بانحراف معياري (٠.١٥٨٥٥)، وهي قيمة منخفضة تدلُّ على تجانس آراء أفراد عينة الدراسة حول واقع تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوُّل نحو اقتصاد المعرفة، وقد تراوحت الانحرافات المعيارية لهذا المحور بين (٠.٢٥٣٧١ - ٠.٥٦٣٢٤) وجاءت جميع فقرات المحور بقيم منخفضة مما يدل على تجانس آراء أفراد عينة الدراسة.

وجاءت في الترتيب الأول العبارة رقم (٤): (تتوفر ميزانية للإنفاق على برمجيات الحاسوب)، بمتوسط حسابي بلغ (٤.٩٣٣٣)، وانحراف معياري بلغ (٠.٢٥٣٧١)، يليها العبارة رقم (٩): (تتوفر شبكة إنترنت عالية الجودة)، بمتوسط حسابي بلغ (٤.٨٦٦٧)، وانحراف معياري بلغ (٠.٤٣٤١٧)، ثم العبارة رقم (٦): (جودة برامج التدريب المهني)، بمتوسط حسابي بلغ (٤.٤٠٠)، وانحراف معياري بلغ (٠.٨٩٤٤٣)، بينما جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (١٠): (الأفراد يمتلكون مهارات الحاسب الآلي) بمتوسط حسابي بلغ (٣.٤٠٠٠)، وانحراف معياري بلغ (٠.٥٦٣٢٤).

وترى الباحثات واقع تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوُّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاء بدرجة مُرتفعة، وهذا يدل على واقع تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوُّل نحو اقتصاد المعرفة، حيث تعمل على توفير ميزانية للإنفاق على برمجيات الحاسوب، وتوفير شبكة إنترنت عالية الجودة بجانب توفير حاسوب لكل فرد مع التأكيد للبرامج التدريبية المهنية وتوفير ميزانية مكثفة للتدريب.

إجابة السؤال الثاني: ما التحدّيات التي تواجه تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

لمعرفة التحدّيات التي تواجه تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر الخبراء تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني كما يلي:

جدول (١١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					العبارات	
			موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
٩	٠.30472	2.5667	1	10	2	9	8	التكرار	قلة ميزانية الإنفاق على البحث والتطوير.
			3.3%	33.3%	6.7%	30.0%	26.7%	النسبة	
١٠	٠.33261	2.5000	1	10	1	9	9	التكرار	عدم وجود مركز لدعم تسجيل براءات الاختراع.
			3.3%	33.3%	3.3%	30.0%	30.0%	النسبة	
٨	٠.30472	2.١667	1	10	2	9	8	التكرار	قلة حوافز النشر العلمي.
			3.3%	33.3%	6.7%	30.0%	26.7%	النسبة	
٢	.27982	3.5000	8	10	2	9	1	التكرار	عدم توفر مراكز بحثية لدعم النشر العلمي.
			26.7%	33.3%	6.7%	30.0%	3.3%	النسبة	
٣	٠.65015	3.3667	0	9	11	1	9	التكرار	ضعف توفير برمجيات الحاسب المتخصصة.
			0%	30.0%	36.7%	3.3%	30.0%	النسبة	
٤	٠.63861	3.2667	8	11	1	1	9	التكرار	ضعف الاهتمام بجودة التدريب المهني.
			26.7%	36.7%	3.3%	3.3%	30.0%	النسبة	
١٢	٠.33261	2.٣٢00	1	10	1	9	9	التكرار	قلة الاهتمام بتحسين أداء الأفراد.
			3.3%	33.3%	3.3%	30.0%	30.0%	النسبة	
١١	1.27261	2.3667	٠	١٠	١	٩	١٠	التكرار	عدم توفير الأجهزة الكافية لكل فرد.
			%٠	33.3%	3.3%	30.0%	33.3%	النسبة	
٧	0.97143	2.7667	0	١٠	٤	١٥	١	التكرار	ضعف شبكة الإنترنت المتوفرة.

			0%	33.3%	13.3%	50.0%	3.3%	النسبة		
٦	0.94443	3.0667	١	١٠	١٠	٨	١	التكرار	عدم امتلاك الأفراد لمهارات الحاسب الآلي.	١٠
			3.3%	33.3%	33.3%	26.7%	3.3%	النسبة		
٥	0.94443	3.0٧67	1	10	10	8	1	التكرار	قلة الحوافز لنشر المعرفة.	١١
			3.3%	33.3%	33.3%	26.7%	3.3%	النسبة		
١	0.18257	3.9667	0	٢٩	١	0	0	التكرار	قلة الشفافية في نشر البيانات والمعرفة.	١٢
			0%	96.7%	3.3%	0%	0%	النسبة		
0.85258		2.9583	المتوسط العام							

يتضح من جدول (١١) أن التحدّيات التي تواجه تشجيع حكومة المملكة العربيّة السعوديّة الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر الخبراء جاءت بدرجة متوسطة، حيث جاء المتوسط العام (٢.٩٥٨٣) بانحراف معياري (٠.٨٥٢٥٨)، وهي قيمة منخفضة تدل على تجانس آراء أفراد عيّنة الدّراسة حول التحدّيات التي تواجه تشجيع حكومة المملكة العربيّة السعوديّة الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة، وتراوحت الانحرافات المعيارية لهذا المحور (٠.١٨٢٥٧) - (١.٣٣٢٦١) وجاءت قيم المحور منخفضة مما يعكس مدى تجانس آراء أفراد العينة. وجاءت في الترتيب الأول العبارة رقم (١٢): (قلة الشفافية في نشر البيانات والمعرفة)، بمتوسّط حسابي بلغ (٣.٩٦٦٧)، وانحراف معياري بلغ (٠.١٨٢٥٧)، يليها العبارة رقم (٤): (عدم توفر مراكز بحثية لدعم النشر العلمي)، بمتوسّط حسابي بلغ (٣.٥٠٠٠)، وانحراف معياري بلغ (٠.٢٧٩٨)، ثم العبارة رقم (٥): (ضعف توفير برمجيات الحاسب المُتخصّصة)، بمتوسّط حسابي بلغ (٣.٣٦٦٧)، وانحراف معياري بلغ (٠.٦٥٠١٥)، بينما جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (٧): (قلة الاهتمام بتحسين أداء الأفراد) بمتوسّط حسابي بلغ (٢.٣٢٠٠)، وانحراف معياري بلغ (٠.٣٣٢٦١).

وترى الباحثات أن التحدّيات التي تواجه تشجيع حكومة المملكة العربيّة السعوديّة الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة، وذلك يرجع إلى قلة الشفافية في نشر البيانات

والمعرفة، وضعف توفير برمجيات الحاسب المُتخصّصة، وعدم توفر مراكز بحثية لدعم النشر العلمي، مما يدل على الحاجة إلى مواجهة تلك التحدّيات الموجودة. إجابة السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموع أفراد الدراسة تبعاً للمتغيرات التالية: النوع الاجتماعي، الجامعة؟

ومن أجل معرفة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموع أفراد الدراسة فقد استخدم تحليل التباين الأحادي، ونتائج الجداول التالية توضح ذلك:

جدول (١٢) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين مجموع أفراد الدراسة تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي

مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الدرجة الكلية
٠.٠٠٤	٩.٦٤٢	٨١١.٠٠٩	١	٨١١.٠٠٩	بين المجموعات	
		٨٤.١١٣	٢٨	٢٣٥٥.١٥٨	داخل المجموعات	
			٢٩	٣١٦٦.١٦٧	المجموع	

* (دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$)

يوضح الجدول (١٢) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين مجموع أفراد الدراسة تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي، حيث جاءت قيمة ف (٩.٦٤٢) بمستوى دلالة (٠.٠٠٤)، وهي قيمة أصغر من (٠.٠٥) وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير النوع.

جدول (١٣) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين مجموع أفراد الدراسة تبعاً لمتغير الجامعة

مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الدرجة الكلية
٠.٠٠٢	١٨٠.١٣٣	١٤٧٢.٧١٢	٢	٢٩٤٥.٤٢٣	بين المجموعات	
		٨.١٧٦	٢٧	٢٢٠.٧٤٤	داخل المجموعات	
			٢٩		المجموع	

* (دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$)

يوضح الجدول (١٣) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين مجموع أفراد الدراسة تبعاً لمتغير الجامعة، حيث جاءت قيمة ف (١٨٠.١٣٣) بمستوى دلالة (٠.٠٠٢)، وهي قيمة أصغر من (٠.٠٥)، وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الجامعة.

إجابة السؤال الرابع: ما الآليات المقترحة لتشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
 لمعرفة الآليات المقترحة لتشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث كما يلي:
 جدول (١٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					العبارات		م
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
٧	0.18257	3.9667	0	29	1	0	0	التكرار	وضع ميزانية للإتفاق على البحث والتطوير.	١
			0%	96.7%	3.3%	0%	0%	النسبة		
٤	0.25371	4.0667	٢	٢٨	0	0	0	التكرار	وضع مركز متخصص لدعم تسجيل براءات الاختراع.	٢
			6.7%	93.3%	0%	0%	0%	النسبة		
٦	0.26261	4.0000	١	٢٨	١	0	0	التكرار	وضع حوافر للنشر العلمي.	٣
			3.3%	93.3%	3.3%	0%	0%	النسبة		
٣	0.26261	4.١000	1	28	1	0	0	التكرار	وضع ميزانية للإتفاق على برمجيات الحاسب.	٤
			3.3%	93.3%	3.3%	0%	0%	النسبة		
12	0.٢8257	3.٧٧67	0	٢٧	٣	0	0	التكرار	استقطاب الخبراء لتقديم التدريب المتخصص.	٥
			0%	90.00%	10.00%	0%	0%	النسبة		
٥	0.18257	4.0333	1	٢٣	٥	0	١	التكرار	توفير ميزانية للإتفاق على التدريب.	٦
			3.3%	76.67%	16.67%	0%	3.33%	النسبة		
١٠	0.34575	3.8667	0	٢٦	٤	0	0	التكرار	تحفيز الأعضاء على التعلم المستمر.	٧
			0%	86.7%	13.3%	0%	0%	النسبة		
٨	0.40258	3.9000	١	٢٥	٤	0	0	التكرار	تقديم الدورات المتخصصة في الذكاء الاصطناعي للأعضاء.	٨
			3.3%	83.3%	13.3%	0%	0%	النسبة		
١3	0.25371	3.٩333	0	٢٣	٧	0	0	التكرار	عمل صيانة دورية للأجهزة والإنترنت.	٩
			0%	76.67%	23.33%	0%	0%	النسبة		
٩	٠,٣٦٢١	٣,٨٧٢٠	٥	٢٥	0	0	0	التكرار	رفع جودة شبكة الإنترنت.	١٠
			16.67%	83.33%	0%	0%	0%	النسبة		
١١	0.3621	3٦.720	٢	٢٣	٤	٠	١	التكرار	وضع حوافر للإبداع والابتكار.	١١
			6.67%	76.67%	13.33%	0%	3.33%	النسبة		

دور حكومة المملكة العربية السعودية في تشجيع الجامعات للتحوّل نحو...، فاطمة السبيعي - بدرية العمراني

١	0.26261	4.٢٣١00	١	٢٠	٢	١	٦	التكرار	نشر ثقافة إدارة المعرفة في البيئة التنظيمية.	١٢	
			3.33%	66.67%	6.67%	3.33%	20.00%	النسبة			
٢	0.36515	4.٢667	٤	٢٣	١	٠	٣	التكرار	وضع حوافز لنشر المعرفة.	١٣	
			12.90%	74.19%	3.23%	0.00%	9.68%	النسبة			
0.18257		4.0333	المتوسط العام								

يتضح من جدول (٩) الآليات المقترحة لتشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاءت بدرجة موافقة مُرتفعة، حيث جاء المتوسط العام (٤.٠٣٣٣) بانحراف معياري (٠.١٨٢٥٧) وهي قيمة منخفضة تدلّ على تجانس آراء أفراد عينة الدراسة حول الآليات المقترحة لتشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة، وتراوحت الانحرافات المعيارية لهذا المحور (٠.٢٦٢٦١) - (٠.٢٥٣٧١)، وجاءت قيم المحور منخفضة مما يعكس مدى تجانس آراء أفراد العينة. وجاءت في الترتيب الأول العبارة رقم (١٢): (نشر ثقافة إدارة المعرفة في البيئة التنظيمية)، بمتوسط حسابي بلغ (٤.٢٣١٠٠)، وانحراف معياري بلغ (٠.٢٦٢٦١)، يليها العبارة رقم (١٣): (وضع حوافز لنشر المعرفة)، بمتوسط حسابي بلغ (٤.٢٦٦)، وانحراف معياري بلغ (٠.٣٦٥)، ثم العبارة رقم (٤): (وضع ميزانية للإنفاق على برمجيات الحاسب)، بمتوسط حسابي بلغ (٤.١٠٠٠)، وانحراف معياري بلغ (٠.٦٥٠١٥)، بينما جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (٩): (عمل صيانة دورية للأجهزة والإنترنت) بمتوسط حسابي بلغ (٣.٥٣٣٣)، وانحراف معياري بلغ (٠.٢٥٣٧١).

وترى الباحثات أن الآليات المقترحة لتشجيع حكومة المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة بدرجة موافقة كبيرة، وتتمثل تلك الآليات في نشر ثقافة إدارة المعرفة في البيئة التنظيمية، وضع حوافز لنشر المعرفة، وضع ميزانية للإنفاق على برمجيات الحاسب، وأن ذلك يدل على وجود رغبة كبيرة في العمل نحو السعي لتشجيع المملكة العربية السعودية الجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة.



النتائج والتوصيات:

النتائج:

توصّل البحث إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

1. أن واقع تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية للجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر الخبراء جاء بدرجة مُرتفعة.
2. تعمل حكومة المملكة العربية السعودية على توفير ميزانية للإنفاق على برمجيات الحاسوب، وتوفير شبكة إنترنت عالية الجودة بجانب توفير حاسوب لكل فرد مع التكاليف للبرامج التدريبية المهنية وتوفير ميزانية مكثفة للتدريب.
3. أن التّحدّيات التي تواجه تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية للجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر الخبراء جاءت بدرجة متوسطة.
4. إن التّحدّيات التي تواجه تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية للجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة تتمثل في قلة الشّفاية في نشر البيانات والمعرفة، وضعف توفير برمجيات الحاسب المُتخصّصة، وعدم توفر مراكز بحثية لدعم النشر العلمي.

5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمُتغيّر النوع.

6. توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمُتغيّر الجامعة.

7. تتمثّل الآليات المقترحة لتشجيع حكومة المملكة العربية السعودية للجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة في نشر ثقافة إدارة المعرفة في البيئة التنظيمية، وضع حوافز لنشر المعرفة، وضع ميزانية للإنفاق على برمجيات الحاسب، وأن ذلك يدل على وجود رغبة كبيرة في العمل نحو السعي لتشجيع المملكة العربية السعودية للجامعات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة.

التوصيات

1. العمل على إنشاء مراكز مُتخصّصة لدعم تسجيل براءات الاختراع.
2. القيام بوضع حوافز متنوعة للنشر العلمي.
3. العمل على التحفيز على التعلم المستمر.
4. القيام باستقطاب العديد من الخبراء لتقديم التدريبات المُتخصّصة.
5. وضع حوافز للإبداع والابتكار، وتوفير مراكز بحثية لدعم النشر العلمي.



٦. تحسين أداء الأفراد وزيادة الإنفاق على التطوير.

المراجع:

المراجع العربية:

أبو سليمان، محمد (٢٠١٨). أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بناء اقتصاد المعرفة. المجلة المصرية لعلوم المعلومات، مج ٥، ع ١٤.

الأحمد، سليمان (٢٠١٢)، معوقات تكوين اقتصاد المعرفة في الأردن، مجلة التربية، ع ١٥١، ج ٢، ١٩٧ - ٢٢٩.

بادرة، حميد (٢٠١٨). مستوى وعي معلمات فرع الاقتصاد المنزلي للأدوار التدريسية في ضوء المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي في محافظة العاصمة عمان. مجلة العلوم التربوية والنفسية، ص ٢٢١.

بوخاري، أم هاني (٢٠١٨). حماية الملكية الفكرية وأهميتها في تفعيل اقتصاد المعرفة: نظرة على الواقع الجزائري في المجال، مجلة دراسات، الجزائر، ع ٦٢، ص ٢٤٠-٢٢٧.

الحربي، خلف (٢٠٢٤). تطوير رأس المال البشري بالجامعات السعودية في ضوء مدخل الاقتصاد المعرفي "تصور مقترح". رسالة دكتوراه. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية التربية.

الحدراوي، حامد. تحليل مؤشرات المعرفة والاقتصاد المعرفي بحسب منهجية البرنامج التفاعلي (world bank kam 2012) دراسة تحليلية مقارنة.

حركات، حكيمة (٢٠٢٣). واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر دراسة تحليلية وفق منهجية البنك الدولي Kam خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠٢٠. مج ٦، ع ٢٤، ص ٣٩ - ٥٦).

الخصيري، محسن (٢٠٠١). اقتصاد المعرفة. القاهرة: مجموعة النيل العربية. الشمري، خالد (٢٠١٦). مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعوقات وسبل التحسين، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.

الشمري، عبير (٢٠٢٢). واقع التحوّل لاقتصاد المعرفة في كلية التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.



عبد الجواد، جابر (٢٠١٣)، نبذة عن اقتصاد المعرفة، مجلة المحاسبة، س ١٧، ع ١٨، ٥٦.

عبد الهادي، محمد (٢٠١٩). اقتصاديات المعرفة في الأدبيات العربية. المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات. مجلد ١، ع ١، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

عبد الله، إسرا (٢٠١٨). درجة ممارسة القادة الأكاديميين بالجامعات الأردنية لكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط. كلية العلوم التربوية. قسم الإدارة والمناهج.

عليان، ربحي (٢٠٠٨). إدارة المعرفة. ط ١. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

علي، عوض (٢٠٢٠). درجة ممارسة معلم المرحلة الثانوية لأدواره في عصر اقتصاد المعرفة كما يراها قادة المدارس الحكومية. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية. المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب.

العويني، أريج (٢٠١٦). استراتيجية مقترحة لتحول الجامعات الفلسطينية نحو الجامعة الذكية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية - غزة.

العنزي، على (٢٠١٤). مدى توافق الاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي مع معايير اقتصاد المعرفة. ورقة بحثية مقدمة للمنتدى العالمي السنوي السابع للجمعية السعودية للإعلام والاتصال، جامعة الملك سعود.

غبور، أماني (٢٠١٧). تصور مقترح لتحقيق التميز الاستراتيجي في اتخاذ القرارات الإدارية بالجامعات المصرية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة، مجلة مستقبل التربية العربية، ج ٢٤، ع ١٠٦٤.

صبرينة، مزياني؛ والهدى، نور (٢٠٢٣). اقتصاد المعرفة والجامعة: دراسة في دور الجامعات في الاستثمار المعرفي. مج ٨، ع ١٤، ص ١٣٥ - ١٥٣.

محمد، رضية أدم (٢٠١٢)، دور الحكومات في بناء مجتمع المعرفة: دراسة حالة معاهد التدريب المهني في السودان، أعمال المؤتمر الثالث والعشرون: الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية، ج ١، ص ٤٩ - ٧٥.

المنذرية، ريبا؛ والمقيمي، سامي (٢٠١٨). مستوى تشجيع معلمي اللغة العربية بسلطنة عمان لمتطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة لدى طلبة الصف الثاني عشر. دراسات تربوية واجتماعية، مج ٢٤، ع ١٤، ١١١-١٤٠.

ناصر، عامر (٢٠٢٢). استثمار الحكومات في تكنولوجيا المعلومات ودوره في إنتاج اقتصاد المعرفة. مجلة الناقد للدراسات السياسية، مج ٦، ع ١٤.

هزايمة، فاضل (٢٠١٦). واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية بمحافظة إربد في ضوء تطبيق برنامج تطوير التّعليم نحو اقتصاد المعرفة. جامعة الازهر - كلية التربية.

الوادعي، سعيد (٢٠٢١). واقع الاستثمار التربوي في الجامعات السّعودية في ضوء اقتصاد المعرفة. الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة. مج ٢١، ع ٢٣٥٤.

وزارة الاقتصاد والتخطيط الاستراتيجية الوطنية للتحوّل إلى مجتمع المعرفة تحول المملكة إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م.

يوسف، محمد محمود (٢٠١٣). اقتصاد مدن المعرفة، خصائص وتحديات التجربة المصرية نموذجاً. موقع الشبكة العربية العالمية.

المراجع الإلكترونية:

المدني، بدور (٢٠٢٤). المعرفة اقتصاد. تم الرجوع إليه من خلال الرابط التالي:

<https://hub.misk.org.sa/ar/insights/skills-saudi->

[stories/2022/knowledge-is-an-economy/?allowview=true](https://hub.misk.org.sa/ar/insights/skills-saudi-stories/2022/knowledge-is-an-economy/?allowview=true)

معجم المعاني الجامع. تم الرجوع إليه من خلال الرابط التالي:

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar->

[ar/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1/](https://www.almaany.com/ar/dict/ar-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1/)

ويكيبيديا من خلال الرابط التالي:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1>

[B1](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1)